

## شرح الزركشي على مختصر الخرقى

@ 277 @ .

870 لما روى عن أبي أمامة أن النبي قال : ( على الخمسين جمعة ، وليس فيما دون ذلك )  
رواه الدارقطني . .

( والرواية الثالثة ) : تنعقد بثلاثة . لإطلاق 19 ( { فاسعوا إلى ذكر ا } ) { فإذا  
قضيت الصلاة فانتشروا } وهذا جمع ، وأقله ثلاثة . ( والرواية الرابعة ) تنعقد بسبعة ،  
حكاهما ابن حامد ، وعلى جميع الروايات هل يشترط كون الإمام زائداً على العدد المعتبر ؟  
فيه روايتان ، أصحهما : لا . .

إذا تقرر هذا فمتى كان في القرية دون العدد المعتبر فإن الجمعة لا تجب عليهم ، لفقد  
الشرط ، ومتى صلوا جمعة أعادوا طهراً ، لأنه الواجب عليهم ، لا ما فعلوه . .  
وقد أشعر كلام الخرقى بجواز إقامة الجمعة في القرى ، وأنه يشترط لها المصر ، وهو كذلك  
لما تقدم من حديث أسعد ابن زرارة ، ولأجل هذا الحديث جوز أصحابنا إقامتها فيما قارب  
البنيان من الصحراء ، [ وا ] أعلم . .

قال : وإذا كان البلد كبيراً يحتاج إلى جوامع ، فصلاة الجمعة في جميعها جائزة . .  
ش : لا خلاف في المذهب أنه لا يجوز إقامة جمعيتين في بلد من غير حاجة ، لأنه خلاف فعل رسول  
ا ، وأصحابه من بعده ، واختلف هل يجوز مع الحاجة ، كما إذا كان البلد كبيراً ، يشق  
على أهله التجميع في مكان واحد ، أو لا يسعهم جامع واحد ، أو يخشى من الإقامة بمكان  
واحد فتنة ونحو ذلك ، فعنه : لا يجوز لما تقدم ، قال الأثرم : قلت لأبي عبد ا : هل علمت  
أن أحداً جمع جمعيتين في مصر واحد ؟ قال : لا أعلم أحداً فعله . ( وعنه ) وهو المشهور ،  
واختيار الأصحاب يجوز قياساً على العيد ، بجامع مشروعية الاجتماع لهما ، والخطبة . .  
871 ودليل الأصل ما حكاه الإمام أحمد عن علي رضي ا عنه ، 16 ( أنه كان يأمر رجلاً يصلي  
بضعفة الناس في المسجد صلاة العيد ، ويخرج هو إلى الجبانة ) ولأن منع ذلك يفضي إلى منع  
خلق كثير من التجميع ، وهو خلاف مقصود الشارع . .

872 ولأن صلاة الجمعة في الخوف جائزة على الصفة التي صلاها رسول ا بذات الرقاع ، إذا  
كمال العدد في كل طائفة ، والطائفة الثانية قد استفتحت الصلاة بعدما صلاها غيرهم ، وجواز  
ذلك كان لحاجة عارضة ، فمع الحاجة الدائمة أولى ، [ وا ] أعلم . .

قال : ولا تجب الجمعة على مسافر ، ولا امرأة ، ولا عبد ، وإن حضروها أجزأتهم ، وعن أبي  
عبد ا رحمه ا في العبد روايتان ، إحداهما أن الجمعة واجبة عليه ، والأخرى ليست بواجبة

